

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 16 من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التقييم والرقابة الداخلية

أنشطة التقييم

تقرير من مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن أنشطة ووظيفة التقييم في عام 2019 وفقا للمقرر م ت ص-44/م-3، كما تقدم تحديثا للتقرير السابق الوارد في الوثيقة IDB.47/23.

أولا- الخلفية

- 1- يتولى مكتب التقييم والرقابة الداخلية (المكتب) الإشراف على وظائف الرقابة، التي تشمل وظائف المراجعة الداخلية والتحقق والتقييم. وتتمثل ولاية المكتب في توفير خدمات الضمان والمشورة والتحقق والتقييم المستقل والموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات اليونيدو وتحسين كفاءتها وفعاليتها، وكذلك تحسين كفاءة وفعاليتها إطارها المعني بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج وعمليات الحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب أيضا هو جهة الاتصال المعنية بتنسيق أنشطة وحدة التفتيش المشتركة، ويعمل بمثابة الأمانة للجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات (اللجنة الاستشارية).
- 2- ويتألف المكتب من شعبتين، هما: شعبة التقييم المستقل وشعبة الرقابة الداخلية.
- 3- وتخضع وظيفة التقييم لميثاق المكتب، وسياسة اليونيدو في مجال التقييم.⁽¹⁾ وتتولى وظيفة التقييم إدارة خدمات ضمان الجودة وتنفيذها وتقديمها فيما يتعلق بأنواع مختلفة من التقييمات المستقلة داخل اليونيدو،

(1) حسبما وردت في نشرتي المدير العام DGB/2019/07 و DGB/2018/08، على التوالي.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



وترصد رد الإدارة على هذه التقييمات. ويكفل المكتب أيضا نشر نتائج التقييم والدروس المستفادة على نحو فعال على نطاق اليونيدو ولأصحاب المصلحة الخارجيين.

- 4- وقد وافق المدير العام على الميثاق الحالي للمكتب، المنصوص عليه في نشرة المدير العام DGB/2019/07 المؤرخة 26 آذار/مارس 2019، والتي جرى تعميمها على جميع البعثات الدائمة. وسيقدم تعديل آخر إلى الدورة الحالية لمجلس التنمية الصناعية في وثيقة مستقلة (IDB.48/25) للنظر فيه واعتماده.
- 5- وفي عام 2019، كانت وظائف التقييم التابعة للمكتب المشمولة بالميزانية تتألف من ثلاث وظائف من الفئة الفنية، منها الرئيس، وموظفين اثنتين من فئة الخدمات العامة.

ثانياً - لمحة عامة عن أعمال التقييم في عام 2019

- 6- خلال هذا العام، واصلت وظيفة التقييم مواصلة خطة عملها بغرض معالجة وتوفير المعلومات القائمة على أدلة على المستوى الاستراتيجي، والمساهمة في أولويات الإدارة واستراتيجية اليونيدو من خلال تقديم النتائج والتوصيات والدروس المستفادة المستمدة من التقييمات في الوقت المناسب لجعل المنظمة أكثر فعالية وتأثيراً.
- 7- وقد خصصت خطة عمل المكتب المتعلقة بالتقييم للفترة 2018-2019، التي أقرها المجلس التنفيذي، ميزانية قدرها 260 000 يورو لتنفيذ برنامج العمل في عام 2019. واستخدمت هذه الموارد لإجراء تقييمات وأنشطة على الصعيد الاستراتيجي أو المؤسسي (التقييمات القطرية، والتقييمات المواضيعية، وتجميع التقييمات، وتطوير القدرات التقييمية، والمشاركة في أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ ودعم إدارة تقييمات المشاريع والبرامج والأنشطة الأخرى المتصلة بالتقييم).
- 8- واستمر تقديم خدمات ضمان جودة في إطار التقييمات المستقلة للمشاريع والبرامج. ومُؤلت تقييمات المشاريع والبرامج من ميزانيات المشاريع/البرامج المعنية.
- 9- وفي عام 2019، تم إجراء التقييمات الاستراتيجية التالية، و/أو ووضعت في صيغتها النهائية و/أو صدرت:
- (أ) تقييم أثر برنامج اليونيدو المتعلق بكفاءة الطاقة الصناعية؛
- (ب) التقييم المواضيعي المستقل لشبكة اليونيدو الميدانية؛
- (ج) تجميع تقييمات اليونيدو المستقلة للفترة 2015-2018؛
- (د) التقييم النهائي المستقل لبرنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا، 2015-2019.
- 10- وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بإدارة 26 تقييماً مستقلاً للمشاريع، وقدمت بشأنها خدمات لضمان الجودة وصدرت تقارير بشأن التقييم.
- 11- وجميع تقارير اليونيدو الخاصة بالتقييمات المستقلة متاحة في موقع اليونيدو الشبكي (www.unido.org/resources/evaluation).
- 12- واستمر رصد قبول وتنفيذ التوصيات التقييمية. وصدر خلال عام 2019 ما مجموعه 230 توصية. وظل معدل قبول التوصيات مرتفعاً، عند 94 في المائة. وأظهرت سنة من متابعة تنفيذ التوصيات، حتى نهاية عام 2019، أن حالة تنفيذ ما مجموعه 83 في المائة من التوصيات هي قيد التنفيذ أو أُنجزت.

- 13- وكساهمة في بناء وتدعيم قدرات التقييم الوطنية في الدول الأعضاء، عقدت في اسطنبول، تركيا، من 22 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2019، حلقة عمل تقييمية إقليمية لصالح 14 ممثلاً من الوزارات النظرية لليونيدو في سبعة بلدان أوروبية.
- 14- وعقدت إحاطات إعلامية للدول الأعضاء بغرض مواصلة الحوار المباشر وأنشطة التقييم وخطة العمل الحالية، وتبادل النتائج الرئيسية للتقييمات الاستراتيجية (التقييمات المواضيعية والقطرية).
- 15- ويؤكد المكتب أنه اضطلع بأنشطته التقييمية أثناء عام 2019 بصورة مستقلة وموضوعية دون أي تدخل و/أو تأثير من أي أطراف داخلية أو خارجية. غير أنه تجدر الإشارة إلى وجود تعييدات تشغيلية تُعزى إلى القيود على الميزانية.

تمويل عمليات التقييم

- 16- بعد صدور المقرر م ت ص-47/م-8 (المعني باستكشاف "نُهج تأزرية لضمان تمويل تشغيلي كاف لأنشطة التقييم والرقابة الداخلية")، وبغرض معالجة التعييدات التشغيلية المالية وتخفيضها إلى حد ما، قام المكتب باستطلاع إمكانية إنشاء صندوق للتقييم أو آلية مشابهة بهدف زيادة تعزيز الاستقلالية التشغيلية لوظيفة التقييم عن طريق دمج الميزانيات المخصصة لتقييم المشاريع والبرامج. وعلاوة على ذلك، فإن آلية التمويل المقترحة ستيسر إيجاد أوجه للتأزر وتيسر القدرة التشغيلية لدى المكتب من خلال تجميع ميزانيات تقييم المشاريع. ولقي هذا الاقتراح ترحيباً من حيث المبدأ من الإدارة العليا لليونيدو والدول الأعضاء ومراجع الحسابات الخارجي. غير أن بعض القيود المالية والإدارية، بما في ذلك المتطلبات المحددة للجهات المانحة، قد تشكل عائقاً أمام إنشاء هذه الآلية، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة.

ثالثاً- الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من التقييمات الاستراتيجية في عام 2019

- 17- تقييم أثر كفاءة الطاقة الصناعية: كشف تحليل 21 تقييماً لمشاريع اليونيدو المنجزة مؤخراً (أو التي على وشك الإنجاز)، التي نفذت بين عامي 2012 و2018، أن المشاريع في البرامج الثلاثة المتعلقة بكفاءة الطاقة الصناعية: '1' كثيراً ما تشترك في نُهج ومكونات متشابهة، و'2' تتعامل بوجه عام مع مجموعات أصحاب المصلحة نفسها، و'3' تتناول تعزيز كفاءة الطاقة الصناعية بطريقة مماثلة. ويشير الاستعراض إلى أن مشاريع اليونيدو أدت إلى تنفيذ تدابير تتعلق بكفاءة الطاقة، وأسفرت عن تحقيق وفورات في الطاقة قابلة للقياس وإلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتبين أيضاً أن تدخلات اليونيدو تؤثر إيجابياً على أسواق كفاءة الطاقة فيما يتعلق بالخدمات والمعدات. وكشف التقييم عن وجود مجال للتحسين فيما يتعلق بالرصد، ولا سيما فيما يتعلق بالتغيرات السلوكية في الشركات. كما أسفر عن توصيات ملموسة فيما يتعلق بتعزيز تصميم المشاريع.
- 18- شبكة اليونيدو الميدانية: خلص التقييم المواضيعي إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز في تحسين آليات التنسيق والاتصال والتنفيذ والإبلاغ بين المقر والشبكة الميدانية. كما سلط الضوء على تمثيل اليونيدو والتزامها ومشاركتها في أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأطر التعاون التابعة للأمم المتحدة من خلال الشبكة الميدانية، مما يتيح أيضاً فرصاً لمزيد من المشاركة القيمة في تنفيذ ولاية اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ومن جهة أخرى، خلص التقييم إلى استمرار وجود وجهات نظر متباينة بشأن مكاتب اليونيدو الميدانية من حيث الولايات والموارد والنتائج المتوقعة، وإلى أن مساهمات اليونيدو على الصعيد القطري تتباين تبايناً كبيراً حسب نوع المكتب وتوافر الموارد. وسلط الضوء على ضرورة تحسين التفاوت بين المكاتب الميدانية

من حيث المهام المسندة وتوافر الموارد، وكذلك زيادة الرصد الموجه نحو النتائج وتحسين فرص الحصول على الخبرة التقنية على أرض الواقع.

19- **تجميع تقييمات اليونيدو المستقلة للفترة 2015-2018:** استنادا إلى 53 مشروعا جرى تقييمها في الفترة 2015-2018، تبين أن نسبة 77 في المائة (41 مشروعا) إلى 100 في المائة (53 مشروعا) قد صنفت باعتبارها مُرضية في مختلف معايير التقييم، وهي: الفائدة والفعالية والكفاءة والاستدامة. وصنفت مشاريع اليونيدو باعتبارها قوية من حيث الفائدة والفعالية الجزئية، وضعيفة من حيث الكفاءة والاستدامة. كما قيم أداء اليونيدو التنظيمي من حيث تصميم المشاريع وإدارتها ودعمها باعتبارها مُرضيا. ويشير تحليل تجميع التقييمات إلى أن احتمال الإسهام في تحقيق آثار يكون غالبا أعلى في المجالات الاقتصادية والبيئية، وأقل في القطاع الاجتماعي. وقد أسفرت بعض المشاريع بعد إنجازها عن نتائج على النطاق المحلي بالنسبة للجهات التي تسنيد مباشرة منها، وإن كان أثرها محدودا على نطاق المنظومة. ومن بين المجالات الثلاثة التي تقابل أولويات اليونيدو المواضيعية - وهي النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، وحماية البيئة، وتحقيق الرخاء المشترك - حققت نسبة 78 في المائة من المشاريع التي جرى تقييمها بعض المساهمات الإيجابية في النتائج الاقتصادية على النطاق المحلي، وحققت نسبة 65 في المائة أثرا بيئيا، ونسبة 43 في المائة أثرا اجتماعيا. واستبان تجميع التعليقات مجالات هامة تحتاج إلى تحسين، ووضع توصيات في المجالات ذات الصلة، من بينها: مواصلة التركيز على الاستتساخ والتوسيع، وتحسين إجماع السياق المحلي في تصميم المشاريع، وتحسين النهج المتبعة إزاء التمويل المشترك، وتحسين رصد النتائج على مستوى المشاريع وعلى الصعيد المؤسسي.

20- **برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا، 2015-2019:** رصد التقييم إحرار البرنامج لتقدم جيد نحو إنشاء مجتمعات صناعية زراعية، إلى جانب الأهمية البالغة للبرنامج بالنسبة لخطة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وقد نجح برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا في تعبئة موارد كبيرة من القطاع العام والجهات المانحة. ولم يتسن حتى الآن تعبئة الاستثمارات الخاصة إلى حد كبير، ولا يزال ذلك يمثل التحدي الرئيسي في المستقبل. وعلاوة على ذلك، يتوقف نجاح استراتيجية الصناعة الزراعية على عوامل خارجية تتجاوز ما يمكن معالجته في إطار برنامج الشراكة القطرية، ولا سيما الجهود المرتبطة بزيادة إنتاجية صغار المزارعين. ويوصي التقييم باستمرار اليونيدو في المشاركة في برامج الشراكة القطرية، مع التركيز بشكل أقوى على الاستثمارات الخاصة ومشاركة أقوى من الشركاء في إدارة ورصد البرامج. وينبغي النظر إلى النتائج الجيدة للبرنامج في إثيوبيا في ضوء عوامل النجاح القائمة، مثل ارتفاع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية واستمرار الالتزام الرفيع المستوى بالتنمية الصناعية من جانب حكومة إثيوبيا، وهو ما يتضح من البرنامج الوطني الواضح للتنمية الصناعية وتخصيص الموارد المالية على الصعيد القطري.

رابعا- التعاون مع الأمم المتحدة وهيئات التقييم الأخرى

21- طوال عام 2019، شارك المكتب بنشاط في أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك المشاركة النشطة في وضع سياسة للتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وحظي عرض إيضاحي عن نُهج التقييم المبتكرة التي طبقتها اليونيدو بتعليقات إيجابية للغاية أثناء انعقاد الجمعية العالمية للرابطة الدولية لتقييم التنمية في براغ، تشيكيا، في أيلول/سبتمبر 2019.

خامسا- تدعيم عمليات الحوكمة التي تضطلع بها وظيفة التقييم

22- خلال عام 2019، أجريت مشاورات لإدماج وظيفة التقييم في ولاية اللجنة الاستشارية، من أجل زيادة تعزيز الاستقلال الهيكلي لوظيفة التقييم، وتماشيا مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة.

سادسا- التوقعات

23- أجرى المكتب عملية تخطيط استراتيجي منهجية، أسفرت عن صدور استراتيجية مكتب التقييم والرقابة الداخلية للفترة 2020-2024 في شباط/فبراير 2020. وتزود استراتيجية المكتب جميع أصحاب المصلحة بخريطة طريق واضحة عن الكيفية التي يضيف بها المكتب قيمة لأداء اليونيدو التنظيمي وحوكمتها، وإسهامه في نهاية المطاف في تحقيق الغايات والأهداف المؤسسية. وتوفر استراتيجية المكتب أيضا الأساس لمواصلة مواءمة خطط العمل لفترة السنتين 2020-2021 المتعلقة بوظائف المكتب المختلفة.

24- وأعد المكتب خطة العمل المتعلقة بالتقييم لفترة السنتين 2020-2021 على أساس تحليل الفجوة في الأدلة. وتتوخى خطة العمل إجراء تقييمات استراتيجية مثل سياسة اليونيدو الجنسانية، ووظائف الصياغة والتقييم والموافقة في اليونيدو، وقدرة اليونيدو على الإسهام في التغيير التحولي والاعتماد الأوسع نطاقا وتكرار التجارب الناجحة والأثر في الأمد الطويل. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يجري إدارة وتنفيذ ما يزيد على 30 تقييما نهائيا إلزاميا للمشاريع.

25- وسيعمل المكتب على تحديث ومواصلة تحسين أطره التوجيهية ووثائقه بغرض التكيف مع المتطلبات المتجددة من الجهات المانحة، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ومعايير التقييم الدولية.

26- وسوف تواصل وظيفة التقييم في إطار المكتب الوفاء بولايتها والتحسين المستمر لقدرتها على تقديم خدمات تقضي إلى تعزيز الرقابة واتخاذ القرارات الإدارية والتعلم والمساءلة في اليونيدو.

27- ولا تزال حالة الموارد التشغيلية تشكل تقييدا لنطاق العمل. ولا يتوخى حدوث زيادة كبيرة في الموارد تسمح بإجراء المزيد من التقييمات الاستراتيجية؛ ومن ثم، فليس في وسع وظيفة التقييم أن تغطي على نحو شامل وكلي من خلال خطة عملها جميع الفجوات العالية الأولوية المستبانة المتعلقة بالأدلة.

28- ويجري جمع الدروس المستفادة والمعارف المستمدة من جائحة كوفيد-19، وتوحيدها والتحقق منها، بوسائل منها تبادل الخبرات من خلال شبكات الرقابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وسوف يقوم المكتب باستخدامها بغرض المساهمة في إدماجها في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية لليونيدو.

29- وكما هو الحال دائما، فإن أثر التقييم والرقابة الداخلية، من خلال وظائفهما المستقلة والموثوقة والموضوعية الفعالة، في مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها، يتوقف في نهاية المطاف على الدعم المستمر الذي تتلقاه من الإدارة العليا لليونيدو ودولها الأعضاء.

سابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

30- لعل المجلس يود النظر في اعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة التقييم (IDB.48/24)؛

- (ب) يعرب مجددا عن دعمه لوظيفة التقييم من أجل المساءلة والتعلم والإسهام في فعالية التنمية؛
- (ج) يواصل التشجيع على إجراء تقييمات استراتيجية تُعنى بالنواتج والأثر، وعلى إدماج استنتاجاتها المتعلقة بالأداء والدروس المستفادة في الإجراءات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي؛
- (د) يشجع على مواصلة استكشاف نهج تآزرية، مثل إنشاء صندوق للتقييم أو أداة ممكنة أخرى، لضمان تمويل تشغيلي كاف لأنشطة التقييم والرقابة الداخلية من أجل توسيع نطاق شمول وظائف الرقابة وتعزيز استقلاليتها."
-